الشبـاب اليهـودي خارج فلسـطين وتهيئته للهجرة اليها، فضمت العديد من حركات الشبيبة الصهيـونية، على مختلف اتجاهاتها السياسية[٧]. وأسفر هذا التوسع في صفوف المنظمة عن ارتفاع عدد اعضائها، مثلا، من ١١٢٤٠ عضوا سنة ١٩٢٩ الى ٨٩٥٠٠ عضو سنة ١٩٣٥[٨]. كما وجد، اضافة الى ذلك، في بولونيا وحدها، سنة ١٩٣٢، نحو ١٠٠ الف شاب يهودي في مراكز التدريب التابعة لهيحالوتس؛ وتضاعف عددهم في السنة التالية[٩].

ومن بين اعضـاء هذه الحركات بدأت، بعد انتفاضة البراق سنة ١٩٢٩، وما تبعها من صدامات دموية بين اليهود والعرب، موجة جديدة من الهجرة اليهودية الى فلسطين، عرفت باسم الهجـرة الخـامسة، واستمرت حتى نشوب الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩. وأسفرت هذه الموجة، التي انضمت اليها مجموعات من «أصناف» أخرى من المهاجرين، عن زيادة عدد اليهود في فلسـطين، خلال ذلك العقد، بنحو ٢٥٥ بالمئة، اذ ارتفع عددهم من ١٧٤٦٠٦ نسمة سنة ١٩٣١ الى ٤٤٥٤٥٧ نسمة سنة ١٩٣٩، وأصبحوا يشكلون نحو ٣٠ بالمئة من سكان فلسطين. وكانت هذه الموجة من الهجرة قد بدأت اثر نداء توجه به مركز هيحالوتس العالمي، ووجد استجابة له لدى اليهود خارج فلسطين، إثر الاصداء القوية التي احدثتها انتفاضة البراق بينهم، باعتبار ان هذا هو الرد الصهيوني المناسب على الهجومات العربية على اليهود اثناء تلك الانتفاضة[١٠]. وخلال كل من السنوات ١٩٢٩ ـ ١٩٣١، دخل فلسطين نحو ٤ ـ ٥ الاف مهاجر، كانت اكثريتهم الساحقة من اعضاء هيحالوتس[١١]، واستوعب معظمهم في المستوطنات الزراعية. كذلك، كانت بعض المؤسسات اليهودية، في اماكن مختلفة من العالم، قد قامت إثر انتفاضة البراق، بتأسيس صنـدوق خاص، سمّي كيرن هاعـزراه (صنـدوق المسـاعـدة)، عمل خارج اطار المؤسسات الصـهيونية الرسمية، بسبب خلاف معها، بهدف التعويض عن الاضرار التي لحقت باليهود خلال تلك الاحداث[١٢]. وجمعت بواسطة هذا الصندوق اكثر من ٦٠٠ ألف ليرة فلسطينية، صرفت على اعادة بناء المستوطنات التي تهدمت، واقامة جديدة اضافة اليها (وفي سنة ١٩٣٣، سجلت في بريطانيا من قبل الصندوق، بالاشتراك مع شركة بيكا غير الصـهيونية، شركة جديدة سميت اميكا Emica هدفها توطين «الفقـراء والمعـوزين اليهـود... في المنطقة الواقعة ضمن حدود الانتداب [البريطاني على فلسطين]... او في المناطق المجاورة»[١٣]).

وفي ربيع ١٩٣٢، انضمت الى مهاجري هيحالوتس، اثر تأزم اوضاع اليهود في بولونيا، اعداد اخرى من المهاجرين، من «صنف» اصحاب رأس المال؛ فدخل الى فلسطين، خلال تلك السنـة نحـو ٩٦٠٠ مهاجر. وكانت سلطات الانتداب البريطاني قد ادخلت تعديلاً على قانون الهجرة، في ١٦ آذار (مارس) ١٩٣٢، خفضت بموجبه المبلغ المطلوب حيازته من المهاجرين من «صنف» اصحاب الاموال، للدخول الى فلسطين، من ١٠٠٠ الى ٥٠٠ ليرة فلسطينية[١٤]، لتسهيل هجرة صغار المزارعين والحرفيين الى البلد[١٥]. وكان هذا التعديل قد جاء تنفيذاً لقرار بريطاني اتخذ في مطلع تلك السنة ويقضي بتسهيل دخول المهاجرين اليهود من اصحاب رأس المال الى فلسـطين، لتحسـين الاوضـاع الاقتصـاديـة في البلد، وبـالتـالي التخفيف من اعباء الخزينة البـريـطانية[١٦]. كذلك منحت صلاحيات اوسع للمندوب السامي بشأن تحديد قدرة فلسطين الاقتصادية على الاستيعاب، ومن ثم تعيين عدد المهاجرين اليهود الذين يمكنهم الدخول اليها. واستغل ويكوب هذه الصلاحيات للتسهيل على دخول المهاجرين اليهود الى فلسطين، اذ كان يعتقد انه من الضروري مساواة عدد اليهود بالعرب في البلد، ومن ثم «دمج الشعبين» واحلال السلام